الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

01 **رجب** 1441 – 24 **فبراير** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

.
.

القحطاني: تدخل بعض الدول في قضايا السجناء بالمملكة يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية

«حقوق الإنسان" تستقبل وفد البرلمان الأوروبي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1806382

أجرى وفد من البرلمان الأوروبي، الأحد، زيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التقى خلالها رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني.

وفي بداية اللقاء، قدم رئيس الجمعية شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان، وقد أثنت رئيسة الوفد على التطور الكبير الذي تشهده المملكة على كافة المستويات وكذلك التطور الذي تشهده في مجال حقوق المرأة وما تم من إجراءات بشأن تمكينها في مختلف المجالات.

كما تطرق الحديث إلى بعض قضايا السجناء في المملكة، وقد أوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان أن تدخل بعض الدول ومنها بعض دول الاتحاد الأوروبي في مثل هذه القضايا يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة وقد يعرقل هذا التدخل شمول هؤلاء السجناء بالعفو.

كما بين القحطاني وجهة نظر الجمعية تجاه هذه القضايا والآلية العدلية التي يتم اتخاذها بِشأنها وحرص الجمعية على أن يكون هناك محاكمات عادلة، وأن السجناء يحظون برعاية متكاملة ويتضح ذلك من بعض الزيارات التي تقوم بها الجمعية للسجون، وأن الجمعية تتابع مثل هذه القضايا بشكل مستمر. وأكد الوفد الزائر بأن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي في قضايا حقوق الإنسان ولا يسعون إلى أي تدخل في الشأن الداخلي للمملكة، وأبدى الوفد الزائر الرغبة في حضور مندوبين من مفوضية الاتحاد الأوروبي بعض الجلسات والمحاكمات القضائية التي تعقد لبعض السجناء والموقوفين، وبين رئيس الجمعية الإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن.

كما أشاد الوفد الزائر بالجهود التي تقوم بها الجمعية وبالأنشطة التي تعمل على تحقيقها وأكد على أهمية الاستماع المتبادل لوجهات النظر في مجال حقوق الإنسان، حضر اللقاء من طرف الجمعية عضو الجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفداً من البرلمان الأوروبي

رئيسة الوفد قدرت التطور الكبير الذي تشهده المملكة في مختلف المستويات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
https://sabq.org/5nbM23

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني اليوم، وفدًا من البرلمان الأوروبي.
وقدّم رئيس الجمعية خلال اللقاء شرحًا موجزًا عن أنشطة الجمعية وإسهاماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان.
وقدرت رئيسة الوفد التطور الكبير الذي تشهده المملكة في مختلف المستويات، وكذلك التطور الذي تشهده في مجال حقوق المرأة، وما تم من إجراءات بشأن تمكينها في مختلف المجالات.
كما تطرق الحديث إلى بعض قضايا السجناء في المملكة, وأوضح رئيس الجمعية أن تدخل بعض الدول ومنها بعض دول الاتحاد الأوروبي في مثل هذه القضايا يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة وقد يعرقل هذا التدخل شمول هؤلاء السجناء بالعفو.
وبين الدكتور القحطاني وجهة نظر الجمعية تجاه هذه القضايا والآلية العدلية التي يتم اتخاذها بِشأنها، وحرص الجمعية على أن يكون هناك محاكمات عادلة, وأن السجناء يحظون برعاية متكاملة، ويتضح ذلك من بعض الزيارات التي تقوم بها الجمعية للسجون, وأن الجمعية تتابع مثل هذه القضايا بشكل مستمر.
وأكد الوفد أن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي في قضايا حقوق الإنسان ولا يسعون إلى أي تدخل في الشأن الداخلي للمملكة.
وأشاد وفد البرلمان الأوروبي بالجهود التي تقوم بها الجمعية وبالأنشطة التي تعمل على تحقيقها، مؤكدًا أهمية الاستماع المتبادل لوجهات النظر في مجال حقوق الإنسان.

تدخل بعض الدول في قضايا السجناء في المملكة يعرقل شمولهم بالعفو

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
http://www.al-jazirahonline.com/2020/02/23/34167/

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن تدخل بعض الدول ومنها بعض دول الاتحاد الأوربي في قضايا السجناء في المملكة يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة وقد يعرقل هذا التدخل شمول هؤلاء السجناء بالعفو.

واكد الدكتور القحطاني خلال استقباله اليوم وفدًا من البرلمان الأوربي، حرص الجمعية على أن يكون هناك محاكمات عادلة, وأن السجناء يحظون برعاية متكاملة ويتضح ذلك من بعض الزيارات التي تقوم بها الجمعية للسجون, وأن الجمعية تتابع مثل هذه القضايا بشكل مستمر.

.
.

تدشين ورشة "معايير حقوق الإنسان في خصخصة التعليم"

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
http://www.al-jazirah.com/2020/20200224/ln33.htm

"الجزيرة" - واس:

دشنت هيئة حقوق الإنسان، ورشة عمل بعنوان "معايير حقوق الإنسان في خصخصة التعليم"، وذلك في إطار مذكرة التفاهم للتعاون الفني بين الهيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمشاركة خبراء دوليين ومحليين، وحضور ممثلي وزارة التعليم، هيئة الاستثمار الأجنبي ووكالة جذب الاستثمارات قطاع التعليم، ومركز التخصيص - قطاع التعليم، بالإضافة إلى الهيئة.

وتستهدف الورشة زيادة الانسجام مع المعايير الدولية ذات العلاقة بخصخصة التعليم، وتبني الحق في التعليم كأحد حقوق الإنسان الأساسية، والمعرفة بمعايير حقوق الإنسان الواجب تطبيقها في سياق خصخصة التعليم، والوقوف على التحديات الجديدة الناتجة عن ذلك، وأثرها على التمتع بالحق في التعليم، وتحديد النماذج والعمليات التي قد تؤثر في هذا الحق في عملية الخصخصة.

وتتطلع الورشة إلى الخروج بتوصيات ومقترحات لتطبيق معايير حقوق الإنسان في الإجراءات الوطنية السعودية فيما يتعلق بخصخصة التعليم، ورسم خريطة بالمبادرات الداخلية ذات العلاقة، ومقارنة الممارسات الجيدة في ذلك.

وتناول المختصون في اليوم الأول للورشة عبر 4 جلسات المعايير الدولية للحق في التعليم، وخصخصة التعليم "المفهوم والنماذج"، والخصخصة وأثرها على التمتع بالحق في التعليم، والإطار النظامي المنظم للخصخصة في المملكة.

فيما تستعرض خلال جلسات اليوم الثاني الجهود المبذولة لضمان حماية حق كل فرد في التعليم سياق المشاركة المتزايدة للجهات الخاصة في التعليم "مبادئ ابيدجان"، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتطبيق معايير حقوق الإنسان في سياق خصخصة التعليم في المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الطيران المدني: إلزام الناقلات الجوّية بدفع 65 مليون ريال تعويضات للمسافرين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1806340

ألزمت الهيئة العامة للطيران المدني الناقلات الجوية العاملة في المملكة بدفع تعويضات تزيد عن 65 مليون ريال سعودي للمسافرين وذلك بعد إخلالها بشروط والتزامات عقود النقل الجوي التي تجمعها بعملائها المسافرين.
ويأتي هذا الإجراء تنفيذاً لأحكام لائحة حماية حقوق العملاء وتماشياً مع توجه الهيئة العامة للطيران المدني نحو الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين، وتحسين تجربتهم وفق أعلى المعايير العالمية من خلال تقديم تجارب متميزة والتأكيد على الناقلات الجوية بأهمية وضع المسافر في عين الاعتبار منذ نشوء العلاقة التعاقدية معه ومن لحظة تواجده في نطاق الخدمة بما في ذلك حالة السفر وفقا لما نصّت عليه الأنظمة واللوائح.
وجاءت حالة «فقدان أو تلف أو تأخّر الأمتعة» بالمرتبة الأولى من حيث التعويضات، يليها «تأخير الرحلات» ومن ثم «إلغاء الرحلات» بحيث شملت هذه التعويضات جميع الناقلات الجوية العاملة في المملكة.
وتهيب الهيئة العامة للطيران المدني بعموم المسافرين الاطلاع على اللائحة التنفيذية لحماية حقوق العملاء عبر موقعها الإلكتروني (www.gaca.gov.sa), كما يمكن للمسافرين الراغبين بتقديم الشكاوى ضد الناقلات الجوية التواصل مع مركز الاتصال الذي يعمل على مدار الساعة.

8ركائز لتجاوز تحديات "تقويم التعليم" والارتقاء بالجامعات أبرزها تقبل النتائج والعمل كمنظومة ومراجعة البرامج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
https://www.al-madina.com/article/674326

حاتم العميري - مكة المكرمة
شدد عدد من الأكاديمين على 8 عناصر وركائز للنهوض بأعمال هيئة تقويم التعليم وتجاوز التحديات وصولاً إلى الارتقاء بجودة مخرجات الجامعات وملاءمتها للعصر واحتياجات سوق العمل، وقالوا لـ«المدينة»: إن تقبل نتائج التقويم بمهنية وموضوعية، وتقويم مواطن الخلل، وعمل الجهات المعنية كمنظومة متكاملة، عناصر ضرورية للتحسين والتطوير.
وتعنى الهيئة بتقويم منظومة التعليم والتدريب كاملة بدءًا بالسياسات والأهداف وانتهاءً بعمليات المتابعة في القطاعات التعليمية والتدريبية كما تُعد معايير تصنيف الجامعات وتشخص واقع التعليم في المملكة وتضع اليد على مكامن القوة ومواضع الخلل لمساعدة متخذي القرار، وطرح رئيس الهيئة الدكتور حسام زمان مؤخراً أبرز التحديات المستقبلية والتي تشمل : دمج البيانات، تحديد علاقات الهيئة مع جميع المعنيين في وزارة التعليم ووزارة العمل والجامعات والحفاظ على

استقلالية عمليات التقويم.

ركائز الارتقاء بتقويم التعليم

- **تقبل نتائج التقويم بمهنية وواقعية**
- **الوقوف على مكامن الخلل في الأداء**
- **عمل الجهات المعنية كمنظومة متكاملة**
- **استحداث إدارة بالوزارة لدمج بيانات التقويم**
- **تدريب القطاعات المستهدفة على التقويم**
- **تقديم الهيئة تغذية راجعة تفصيلية للجامعات**
- **تطوير البرامج الأكاديمية وربطها بسوق العمل**
- **تحديث أدلة التقويم وإتاحة كافة المعلومات**

الشريف: التقويم للتطوير وليس المحاسبة

قال الدكتور طلال عبدالله الشريف الأكاديمي بجامعة شقراء: إن التحديات التي ذكرها رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب واقعية ويمكننا في القطاعات التعليمية التعامل معها وتجاوزها في ظل ما تتمتع به معظم القطاعات من موارد بشرية وبنى إدارية وتخطيطية ؛ مضيفا: إن أهم التحديات هي قدرة المؤسسات على تقبل نتائج القياس والتقويم والاستفادة منها بهدف التطوير وليس المحاسبة، واعتقد أنه مهد الطريق وهيأ الظروف ووضع نتائج التقويم في موقعها الصحيح وأهدافها المنشودة بتركيزه على التعامل معها من منطلق التحسين والتطوير وتغيير الواقع نحو الأفضل ووفق المعايير المعتمدة في الهيئة ؛ وهو أمر مناط بالمؤسسات في التعليم العام والعالي من خلال مناقشة النتائج بواقعية ومهنية عالية وبمشاركة جميع المعنيين في قطاعات التعليم وخاصة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مشاركة فعلية ؛ والوقوف على مكامن الخلل الحقيقي في مستوى الأداء ووضع الإستراتيجيات والبرامج المناسبة لمعالجة ذلك وفق المعايير؛ وهو ما يستلزم أن تتسم الخطط الإستراتيجية والتشغيلية في القطاعات التعليمية بالمرونة اللازمة لمواكبة عملية التقويم الدورية بطريقة تمكنها من إجراء التغيير دون الإضرار بالإطار العام للخطط ؛ وتكثيف اللقاءات وورش العمل وتبادل المعلومات والخبرات حول معايير ومؤشرات الهيئة وجميع محاور منظومة التعليم والتدريب في كل قطاع على حدة وفي جميع القطاعات كمنظومة وطنية متكاملة.

استحداث إدارة لدمج البيانات

ويشير الدكتور طلال إلى أهمية استحداث وزارة التعليم إدارة تنفيذية وتنسيقية ترتبط بالوزير للقيام بعملية تجميع ودمج البيانات اللازمة لعمليات القياس والتقويم والخبراء اللازمين للقيام بتلك المهمة من خلال التنسيق التام مع القطاعات التعليمية ومع هيئة التقويم بصفتها الجهة المعنية بتحديد نوع المعلومات اللازمة للقيام بعمليات القياس والتقويم الموضوعية ؛ فضلاً عن أهمية تطوير وتحديث أدلة الهيئة في ما يخص عمليات التقويم وإجراءاتها بشفافية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالتقويم على مدار الوقت للقطاعات التعليمية والقطاعات الأخرى المستفيدة من عملية التقويم ؛ مع ضرورة وجود ممثلين أو منسقين عمل لهيئة التقويم والتدريب في القطاعات التعليمية لمساعدة تلك القطاعات في تفعيل عمليات التقويم.

احترام استقلالية الهيئة

ويؤكد الدكتور طلال أنه يجب على الهيئة أن تحافظ على استقلاليتها وشفافيتها في عملية التقويم ؛ وواجب وزارة التعليم خاصة والقطاعات التعليمية عامة احترام تلك الاستقلالية ودعمها وتعزيزها والتعامل مع الهيئة كجهة محايدة لتقويم أعمال القطاعات التعليمية والاستفادة من نتائجها في عملية التغذية الراجعة لخططها التشغيلية السنوية ، مع الأخذ في الاعتبار أن الهيئة معنية بتقويم منظومة التعليم والتدريب كاملة بدءاً بالسياسات والأهداف وانتهاءً بعمليات المتابعة في القطاعات التعليمية والتدريبية، وإيضاً هناك نقطة مهمة للغاية وهي ضرورة التكامل والتنسيق المستمر وتفهم الأدوار بين وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب لضمان الوصول إلى تعليم نوعي متفرد ومتقدم على مستوى العالم.

لثبيتي: تكامل الأدوار يحقق الأهداف الإستراتيجية

يشير الدكتور خالد بن عواض الثبيتي ـ أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي ـ إلى أن التوجهات الإستراتيجية للهيئة تنطلق من رؤية مستقبلية تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال رفع جودة التعليم وممارساته، بتعليم نوعي عالي الجودة، ومناهج متطورة، وبيئة تعليمية جاذبة ومحفزة ومعززة للتعلم والإبداع، وقيادات فاعلة، وأساتذة مؤهلين، وهذه التوجهات تقود عمل الهيئة، وتشكل الإطار العام لمشروعاتها وبرامجها، سعياً لتطوير التعليم وتجويده.

ويشدد الدكتور خالد على أن المؤسسات التعليمية والأكاديمية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهي شريك أساسي وإستراتيجي للهيئة، وينبغي أن تتكامل وتتناغم مع الهيئة في تحقيق أهدافها وتوجهاتها الإستراتيجية، فنتائج التقويم تتميز بالمصداقية والموضوعية، وتُعطي صورة واضحة وواقعية عن المؤسسات التعليمية، وتسهم في

تطوير أدائها ومعالجة أوجه القصور لديها، ويتطلب ذلك تحقيق الشفافية والوضوح والدقة في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتقويم والتطوير.

الروقي: تقبل المؤسسات لنتائج التقويم أبرز التحديات

يقول الدكتور مطلق بن مقعد الروقي ـ أستاذ الإدارة التربوية المشارك بجامعة شقراء: أكبر تحدٍ كان يواجه جهات التقويم هو وجود بعضها تحت مظلة وزارة التعليم، واعتقد أنه مع إنشاء هيئة التقويم للتعليم والتدريب كهيئة محايدة لها استقلاليتها التامة وانضمام جميع الجهات المختصة بالتقويم تحت مظلتها قد تجاوزت أهم تحدٍ كان يخل بحياديتها وموضوعية تقاريرها.

ويضيف الدكتور مطلق : تبقى قدرة المؤسسات على تقبل النتائج وتفهم أن هذه النتائج تفيدها في عملية تشخيص الواقع واتخاذ قرارات للإصلاح والتطوير فهي تعطي مؤشرات مهمة عن مستوى أداء مخرجاتها مما يتطلب منها مراجعة مستمرة لمدخلاتها وعملياتها للوصول إلى جودة المخرج ، ويلاحظ أن كثيرا من الجامعات أصبحت تهتم بالنتائج التي تصدرها بعض الجهات مثل هيئة التخصصات الصحية ، وتعتمدها في تقاريرها كمؤشرات لقياس مستوى الأداء ، ووضع خطط لتحسين كفاءة العملية التعليمية فيها.

ويطالب الدكتور مطلق الهيئة بالتواصل مع المؤسسات التعليمية وتجسير الفجوة معها وبيان كيفية بناء مقاييس الاختبارات وقياس مستوى الأداء ومدى ملاءمتها مع خطط وبرامج هذه المؤسسات حتى تكون هذه النتائج تعكس حقيقة ما تقدمه المؤسسات التعليمية من برامج مشيرا إلى أهمية التعاون بين الهيئة والمؤسسات التعليمية من خلال منصات تقنية قادرة على تحويل قواعد البيانات إلى تقارير علمية تعطي نتائج دقيقة عن كل عنصر من عناصر العملية التعليمية مع ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الهيئات الدولية في كيفية جمع البيانات والتي تصدر تقارير دورية عن الأنظمة التعليمية والاختبارات السنوية.

المالكي: مراجعة البرامج الأكاديمية ضرورة للتحديث

ويرى الدكتور مسفر بن عيضة المالكي المشرف على وحدة الاعتدال والأمن الفكري بجامعة الطائف أن من الأهمية بمكان إدراك أن القياس والتقويم عملية تشخيصية وقائية وعلاجية، سعت إليه هيئة تقويم التعليم والتدريب ووضعت له مقاييس مقننة محكّمة لقياس المخرجات التعليمية مما يساعد في وضع خطط علاجية لرفع مستوى الأداء الجامعي، ومعرفة مواطن القوة والضعف وما شاهدناه من نتائج طلاب الجامعات، واختبار الكفايات، واختبار مخرجات التعليم العالي ليس إلا مؤشراً لمؤسسات التعليم العالي لتحسين برامجها وتطويرها وإيجاد خريجين مزودين بالمعرفة في عصر المعلوماتية والتقنية.

ويؤكد الدكتور مسفر أنه لا سبيل للتطوير والتحديث إلا بمراجعة البرامج الأكاديمية والمحاسبة التعليمية التي تعد ضرورة ملحة للقرن الحادي والعشرين حتى تتوافق برامجها وانشطتها مع سوق العمل وتزويده بالقوى البشرية المؤهلة مشيراً إلى أن مناقشة هذه النتائج يزيد القدرة على اتخاذ قرارات إيجابية تمنحنا الثقة في خطواتنا نحو التطوير وتأسياً على ما تقدم فنأمل من هيئة تقويم التعليم تقديم تغذية راجعة تفصيلية للجامعات من خلال المخرجات والنتائج لتحقيق الاحتياجات والتطلعات وتطبيق مبدأ التحسين والتطوير المستمر لمؤسساتنا الجامعية في ضوء رؤية وطننا الغالي 2030.

بأمر القضاء.. تزويج 10 معضولات خلال أسبوعين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2011943

أنصف القضاء السعودي خلال الأسبوعين الماضيين، 10 معضولات، وفصل في قضاياهن، وعمل على تزويجهن، بعد التأكد من صلاح من تقدموا لخطبتهن.

وجاء ذلك في إطار تجاوب المحاكم في المملكة سريعا وإيجابيا مع قواعد تنظيم آلية نظر دعاوى العضل، التي أصدرها المجلس الأعلى للقضاء برئاسة وزير العدل رئيس المجلس الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أخيرا، والتي هدفت إلى تعزيز سرعة الإنجاز ودعم جودة العمل نظراً لكون قضايا العضل ذات طبيعة خاصة.

وأكدت المصادر لـ «عكاظ» أن المحاكم حرصت على أن تولي تلك القضايا ما تستحقه من اهتمام وأن تنجز وفق القواعد الصحيحة وبما يتوافق مع طبيعتها.

وكانت القواعد الجديدة تضمنت إتاحة قبول دعوى العضل من المرأة، أو من أي صاحب مصلحة في الدعوى كوالدتها أو إخوتها ولا يلزم حضور الخاطب.

وشددت القواعد على سرعة إنجاز دعوى العضل بأن تفصل الدائرة في دعوى العضل المحالة إليها خلال 30 يوماً ولا يؤجل نظر الدعوى عن الموعد المقرر لها إلا عند الضرورة؛ مع بيان سبب التأجيل في محضر القضية ولمدة لا تزيد على 10 أيام، ولا يجوز التأجيل لذات السبب أكثر من مرة. وأتاحت القواعد أن ينظر طلب المرأة التزويج إنهاءً (دون دعوى) إذا كان مستنداً لانقطاعها من الأولياء، بفقد، أو موت، أو غيبة الولي، أو عدم القدرة على تبليغه، على أن تثبت ذلك .وراعت القواعد خصوصية هذه الدعاوى وأجازت للدائرة القضائية أن تتخذ ما تراه لحفظ خصوصية الأطراف وسرية الجلسات، وأجازت للمحكمة أن تنظر هذه الدعاوى في المحكمة خارج وقت الدوام مراعاة لمتطلبات العقد.

وأجازت أن تفوض الدائرة من تراه مناسباً ليقوم بإجراء عقد النكاح لدى المأذون في المكان الذي يتفق عليه طرفا عقد النكاح دون التقيد بكونه بالمحكمة.

وتضمنت القواعد عدداً من البنود الأخرى التي تدعم كفاءة الأداء حيث من المتوقع أن تحقق هذه القواعد آثاراً إيجابية تدعم ضبط العمل وتسهم في التأكد من جودته وسرعة إنجاز هذه الدعاوى، ورفع مستوى القضاة الذين يتولون نظر قضايا العضل.

في الشورى اليوم.. تعديل مواد نظام الجمعيات التعاونية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2011945

تقف تحت قبة مجلس الشورى في جلسته العادية الـ 25 اليوم (الإثنين)، 9 موضوعات لمناقشتها والتصويت عليها من الأعضاء؛ إقرار محضر جلسة المجلس العادية الـ 22، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية لمشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد والمشيخة الإسلامية في البوسنة والهرسك، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة لمشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال حماية البيئة وإدارة الموارد المائية بين وزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة البيئة والموارد المائية في سنغافورة، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن

مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة الإمارات المتحدة في مجال الأمن الغذائي، ووجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم في التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1439/ 1440، ونظر اللجنة المالية في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم في التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل للعام المالي 1439 /1440، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة للعام المالي 1439/ 1440، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1439/ 1440، ووجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم في مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) وتاريخ 3/10 /1429هـ، المقدم استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

العدل: النظام يكفل حق مقاضاة الجهات الحكومية والتعويض

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 23 فبراير 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1037747

الرياض : سليمان العنزي

شددت وزارة العدل على أحقية كل من أصابه ضرر نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة، في طلب التعويض أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية.

وبينت الوزارة في سياق دليل حديث أصدرته مؤخرا بعنوان «دليل الأسئلة العدلية الواردة عبر حساب التواصل العدلي، 55 سؤالا في القضاء الجزائي»، أنه الجهة المختصة الوحيدة المعنية بالتعويض عن إطالة مدة السجن، في الدعاوى التي ترفع على الجهات المعنية سواء النيابة العامة أو على إدارة السجون، مبينة أن المحكمة المختصة هي المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية، وذلك لنص المادة 215 من نظام الإجراءات الجزائية، حيث تقام الدعوى أمامها ضد الجهة أو الجهات حسب مسؤولية كل جهة.

أبرز الأسئلة وإجابات الوزارة

هل يجوز الحكم بالشبهة ؟

لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعا أو نظاماً بعد محاكمة تجرى وفقاً للمقتضى الشرعي.

هل يحق لي الالتماس على الأحكام التي حكم فيها بالشبهة أو توجيه الاتهام وتم التصديق عليها من الاستئناف بعد صدور قرار إلغاء الشبهة؟

لا يحق ذلك، لكون القرار لا يخل بحجية الأحكام القضائية الصادرة قبل نفاذه، كما يحق لأي من الخصوم أن يطلب إعادة لنظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة 204 من نظام الإجراءات الجزائية.

* هل العقوبات في نظام المناطق المحمية في الحياة الفطرية تقع ضمن اختصاص وزارة العدل أم ضمن اختصاص وزارة البيئة؟

بإمكانكم الدفع بذلك أمام الدائرة القضائية ناظرة الدعوى، وقرار الاختصاص راجع لما تقرره وفق المواد المنظمة للاختصاص، والمنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية.

هل يحق لي الاستعانة بمحام مجاني على نفقة الدولة للدفاع عني؟

للمتهم في الجرائم الكبيرة - الموجبة للتوقيف والمحددة من قبل وزير الداخلية- إذا لم يكن لديه القدرة المالية في الاستعانة بمحام أن يطلب من المحكمة ندب محام له للدفاع عنه على نفقة الدولة.

أنا مسجون أكثر من سنتين على تهمة اغتصاب ولا يوجد لدى المدعية ما يثبت وإلى الآن لم يفرج عني ولم يتم الحل في هذه القضية؟

لكل سجين الحق في تقديم شكوى إلى مدير السجن أو التوقيف -كتابية أو شفهية- وعلى الضابط المسؤول قبولها وإبلاغها في الحال لعضو النيابة (المحقق) وتزويد الموقوف بما يثبت تسلمها.
أرسلت من النيابة العامة للمحكمة والآن لي 12 جلسة ولم يتم الفصل في القضية؟
يمكنكم تقديم طلب بالإفراج لدى المحكمة المحال إليها قضيتكم، استناداً على المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية.
وللمحكوم عليه حق الاعتراض على الحكم في حال صدوره.
في حال لدي تسجيل صوتي لشخص يقوم بقذفي وشتمي. هل يؤخذ في المحكمة كدليل؟
راجع لما يقرره النظر القضائي وفق الوجه الشرعي والنظامي.
إذا انتهت محكومية السجين ولم تفرج عنه إدارة السجن، هل المحكمة الجزائية مختصة بالتعويض عن المدة التي حبس فيها بدون وجه حق؟
لكل من أصابه ضرر نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة، الحق في طلب التعويض أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية.
كيف تنقضي الدعوى الجزائية العامة؟
في إحدى الحالت الآتية:
01 صدور حكم نهائي
02 عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو
03 ما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطة للعقوبة
04 وفاة المتهم، ولا تمنع وفاته جهة التحقيق من مباشرة التحقيق أو استكماله
https://www.alwatan.com.sa/article/1037747/محليات/العدل-النظام-يكفل-حق-مقاضاة-الجهات-الحكومية-والتعويض

سمعة القضاة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1037756

عيسى الغيث

نشرت هذه الصحيفة «الوطن السعودية»، أمس الأحد، خبرا عن فصل أحد القضاة بسبب بعض المخالفات، ومنها أنه «طلق زوجة من زوجها ثم تزوجها».
وكعادتي لا أكتب مقالي هذا أو غيره بأي صفة رسمية، سواء «قاض» أو «برلماني»، وإنما مجرد مواطن وكاتب يؤدي أمانة القلم ومسؤولية الكلمة.
ولذا يسوءني أن أسمع أي خبر يسيء إلى وطني وسمعة سلطاته، خصوصا سلكه القضائي، ولكن منح أي أحد حصانة عن النقد يعني «شرعنة» البيئة الخصبة للفساد بأنواعه، ومن حق الناس أن يراقبوا بعدل وينقدوا بأدب، كائناً من كان وعلى حدٍّ سواء، دون مزايدات عليهم ولا تهديدات لهم لكسر أقلامهم وقطع ألسنتهم.
وعليه فمن حق أي مواطن أن ينقد إجراءات القضاء وسلوكيات القضاة وحتى أحكامهم ما دام ملتزما بالشريعة والقانون، وبدعة «الاستقلال» المختلقة وفزاعة «الحصانة» المتوهمة يجب ألا تكون سوطا لتكميم الأفواه وحماية الفساد.
ويجب تقنين القواعد السلوكية للمهنة القضائية، وفرضها بحزم ونزاهة، ومن ذلك أن «يحظر على القاضي الزواج من أي امرأة طلقها»، وذلك كالمحامي الذي يحظر عليه الترافع ضد من كان متوكلاً عنه، دفعاً للتهمة وكفّاً للغيبة، وحفظاً لسمعة القضاء وقضاته.
وختاماً نقول بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، والمدان يتحمل وحده مسؤولية نفسه، ولا يسري على أفراد مهنته، ويجب أن ندرس بلا مكابرة سبب احتقان الناس تجاه بعض المهن، ونراجع أنفسنا للإصلاح والتطوير.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التقاعد والتأمينات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2020/02/24/article_1768006.html

علي الجحلي

لعل التوجه الجديد الذي يبنى على دعم عمليات توفير الحقوق المالية للمتقاعدين في القطاعين العام والخاص، والذي بني فيه أن يصبح صندوق التقاعد في المملكة موازيا للصندوق السيادي للدولة، وهو صندوق الاستثمارات العامة، هنا يتضح أن لدينا فرصا جديدة لبناء قاعدة اقتصادية جديدة تعتمد على الصناديق السيادية التي يمكن أن تدعم بعضها وتفتح المجال لتنمية اقتصادية تحقق عوائد إضافية وقوة متنامية للجميع.

الأمثلة العالمية المهمة تشمل صندوق التقاعد النرويجي وصندوق الضمان الاجتماعي الصيني، وغيرهما من الصناديق التي تحقق عوائد ربحية عالية. على أن التحدي القائم اليوم يتمثل في ضرورة وجود نسب عالية من المساهمين في تدفق المبالغ المالية للصندوق، وهذا يوجد إشكالية كبيرة في تكوين التوازن بين العاملين الذين يقدمون الأموال التي تمول الصندوقين والمصروف الذي يستحقه المتقاعدون.

المعلوم أن صندوق معاشات التقاعد يعاني منذ فترة عجزا استدعى كثيرا من التغييرات المهمة في وسائل وطرق ومنصات الاستثمار، بعد أن كان الصندوق يفتقد كثيرا من التركيز في استثماراته. قرارات الاستثمار الجديدة والجهود التي عن طريقها تم توفير مزيد من الأصول لمصلحة الصندوق ستكون مدعومة بقدرات صندوق الاستثمار التابع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بما يحقق تبادل الطاقة والمفاهيم والتعاملات بين الصندوقين لنصل في النهاية إلى صندوق تقاعد سعودي أقوى وأقدر على مقاومة التغييرات الملحة في سوق العمل وارتفاع توقعات السن للسكان في المملكة.

الدراسات الإكتوارية، تؤكد أن هناك تحديات مهمة في مقبل الأيام، هذه الإشكاليات موجودة اليوم في دول مثل اليابان وألمانيا، وطريقة تعامل هاتين الدولتين واحدة من المؤسسات لعملية إعادة رسم طريق الصندوق الموحد، مع التأكيد أن هناك إشكالات أخرى تتركز في الركود الاقتصادي العالمي، وهذا تحد يتعاظم مع الوقت.

نأتي إلى الحالة المستجدة، التي أتمنى أن تتجه فيها عمليات إدارة الاستثمارات إلى البحث في الداخل، وهذا يحقق هدفين مهمين، أولهما توفير مزيد من الوظائف داخل الاقتصاد، وهو لمصلحة الصندوق، فكلما زاد عدد العاملين زادت إيرادات الصندوق، كما يوجد ثروة اقتصادية حقيقية يمكن من خلالها أن تخرج الدولة بكليتها من إشكالية الاعتماد على المصادر القابلة للنضوب إلى مصادر متجددة، وهذا في النهاية لمصلحة الجميع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م

http://www.alriyadh.com/1806473

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد ثاني 1441هـ - 24 فبراير 2020م

.

https://www.al-madina.com/article/674351